

العنوان:	المؤرخ والقاضي
المصدر:	أعمال اليوم الدراسي: الذاكرة والهوية - أعمال مهداة إلى عبدالمجيد القدوري
الناشر:	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك
المؤلف الرئيسي:	العروي، عبدالله
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الهيئة المسؤولة:	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك
الصفحات:	17 - 28
رقم MD:	880863
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	القاضي
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/880863">http://search.mandumah.com/Record/880863</a>

# المؤرخ والقاضي

عبد الله العروي

1

كتبت مطولاً في مفهوم التاريخ عن منهجية المؤرخ مقارنةً مع وجهة الشاعر، وجهة الحكيم، وجهة عالم الاجتماع، وجهة عالم الطبيعة. واليوم أود في هذا الحدث أن أقرن، تنمّةً مما سبق، تصور المؤرخ لقضية ما بتصور القاضي للقضية نفسها. ما دعاني إلى اختيار هذا الموضوع هو ما يعرض هذه الأيام في بعض القنوات التلفزية الفرنسية من إعادة النظر في محاكمات شهيرة كمحاكمة ملكة فرنسا ماري أنطوانيت التي اتّهمت بالخيانة العظمى، والتآمر مع العدو فأدينّت وأُعدمت سنة 1794.

ما هو المنطق وراء فتح الملف مجدداً؟ يتعلق الأمر بحكم على حكم، حكم المؤرخ على حكم القاضي بإيعاز من الصحفي. يتحكم منطق الصحفي في سلوك المؤرخ إذ يفرض عليه شروطه (من أنية وتبسيط وسرعة الفصل). والمؤرخ بدوره يفرض منطقاً على القاضي إذ يلزمه بالخضوع لمبدأ نسبية القوانين والاحكام وهو ما لا يرضاه القاضي إذ يقضي.

نترك الصحفي جانباً ونركز على ما يجمع وما يميز بين ذهنية القاضي وذهنية المؤرخ.

## 2

أبدأ بتلخيص ما سأقوله بعد قليل.

نجد في كل مجتمع عقلية عامة توجه تفكير وتصرف الأفراد. وضمن هؤلاء الأفراد المؤرخ والقاضي، هناك إذن علاقة مبدئية بين مسطرة القضاء ومنهجية المؤرخ. هذا مجتمع أمي، مُستغن عن كل أنواع الكتابة كالمجتمع العربي قبل الإسلام أو المجتمع الأمازيغي إلى عهد قريب، لننظر في الكيفية التي تُفصل فيها الشكايات والكيفية التي تُروى الوقائع، فستبدو لنا على الفور وبكل وضوح تلك العلاقة البنيوية.

فإذا تغيرت، لسبب ما، تلك العقلية العامة، حصل تغير مماثل ومتزامن في الحقلين معاً. هذا بالضبط ما حصل في أوروبا الغربية أثناء القرن الثامن عشر. فتم على إثر ذلك تحول عميق في القانون الجنائي وفي الكتابة التاريخية. وأوضح مثال على ذلك نجده في أعمال فولتير، تلك التي أرّخ فيها لقرن لويس الرابع عشر أو لويس الخامس عشر، وتلك التي دافع فيها عن براءة جان كالاس (Jean Calas)، ضحية محاكمة جائرة. (انظر في التسامح (De la Tolérance)).

هذه ثورة القرن الثامن عشر التي كانت في اتجاه معين.

لكن تبعيتها، بعد قرن ونصف، ثورة معاكسة لا تزال تعمل في المجتمع الكوني إلى أيامنا هذه.

السؤال الذي أطرحه، وقد يستغني عن طرحه الكثيرون، هو التالي:

كيف نحكم على هاتين الثورتين؟ هل نضع الأولى بين قوسين ونقول إنها مثّلت مرحلة عابرة لا يعتدّ بها في مسار الإنسانية [أراي البعد حداثيين Post modernistes] أم نقول إنها كانت إنجازاً دائماً، لا رجعة فيه ولا غنى عنه، وإن الثورة المعاكسة هي التي تمثّل سحابة صيف ستلاشى لا محالة دون أن تترك أثراً ثابتاً. هذا هو معنى الحديث ولندخل الآن في التفاصيل.

## 3

قمت مؤخراً بتعريب كتابين لمؤلفين من أعلام القرن الثامن عشر الأوروبي (تأملات في تاريخ الرومان لمونتسكيو، وعقيدة قس من جبال السافوا لروسو). وكم أكون سعيداً لو أتيحت لي الفرصة لتعريب مؤلف ثالث يعود إلى الفترة نفسها ويصبّ في نفس الاتجاه. أعني كتاب شيزاره بكاريه (Cesare Beccaria) الذي عاش من سنة 1738 إلى 1794. وعنوان الكتاب هو (Des délits et des peines)، في الجنايات والعقوبات، الصادر سنة 1764 في مدينة ميلانو. المؤلف متأثر بمنهاج مونتسكيو ويعتبر من مؤسسي النظرية القانونية الجنائية الحديثة. اشتهر أساساً بدعوته الحارة إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

ما يهمنا في مقامنا هذا هو ما جاء في الفصلين السابع والثامن. اكتفي بسرد جملتين تعبر أوضح تعبير عن مبادئ المؤلف وتعريفاته.

يقول عن مؤشرات الجريمة: «ولا يتعجب أحد إن رأيي أستعمل عبارة جرائم محتملة [ظنية]. والجرائم لا تستحق العقاب إلا إذا كانت قطعية [يقينية]».

«دلائل الجريمة نوعان، كاملة وناقصة. الكاملة تظهر استحالة براءة المتهم. الناقصة لا تلغي إمكانية براءته».

يقول عن الشهود:

«أفعال العنف، الجرائم حقاً، تخلف آثاراً جلية في تعدد الظروف المحيطة بها وفي النتائج المترتبة عنها. أما الأقوال فلا تخلف شيئاً إلا ما علق بالذاكرة التي كثيراً ما تخون السامع...»

يقول إذن أن الجريمة، لكي تستحق العقاب، يجب أن لا تظل ظنية، وشهادة البشر، ايا كان مصدرها، لا تفيد اليقين.

بناءً على هذا المبدأ لا يعتبر الإقرار حجةً دامغة، كما كان الحال مدة قرون وفي أغلب المجتمعات.

المسطرة العادية هي حصول قناعة بنسبة جريمة إلى متهم. والمؤشرات من أي نوع كانت التي تقود إلى تلك القناعة لا تعتبر كافية لإصدار حكم نهائي. فلا بد إذن من إقرار المتهم.

الإقرار ضروري لصحة الحكم لا لإثبات الجريمة

لننظر في محاكمة لها دلالة رمزية وإن لم تتعلق بجريمة. أعني محاكمة غليليو (Galilée). كان المطلوب هو أن يقر المتهم بالخطأ وإن لم يكن هناك خطأ أصلاً. لذلك همهم (ولكنها تدور). أي أن أقول أنا غليليو إنني أخطأت لا يمنع أن الواقع يطابق قولي.

لكي يطمئن القاضي إلى حكمه لابد إذن من إقرار المتهم. لذلك وجب الحبس، لذلك وجب الضغط النفسي والتعذيب الجسماني.

أما إذا نزعنا عن الإقرار، وبالتالي عن كل شهادة بشرية، صفة الحجة الدامغة (الكاملة في تعبير بكاريه) امكن الاستغناء عن الحبس وعن التعذيب، في هذا الحال لا تلغى الشهادة البشرية، وإنما تعود ناقصة إذ لم تعضدها مؤشرات ودلائل من نوع آخر.

ما الذي دفع بكاريه ومن رأى رأيه إلى تضعيف الشهادة المبنية على الحضور والوعي والمعاينة، إلى حد أن كان يقال إن الشهود هم أذن وعيون القاضي؟

ما الداعي إلى الشك في البديهي؟

الداعي هو العقل الجديد الناتج عما سمي بالثورة العلمية أثناء القرن السابع عشر وإن كان غليلىو أحد أعلامها.

يشك البعض في مفهوم الثورة العلمية، بمعنى أنها تمثل قطيعة في مسار الإنسانية، ويقولون إن هناك استمرارية في اكتشاف قوانين الطبيعة، إلا أن وتيرة الاكتشافات تتسارع من حين إلى آخر وهذا ما حصل في أوروبا أثناء القرن المذكور.

الثورة العلمية لا تهتم حجم المعلومات بقدر ما تهتم العقلية المسيطرة على المجتمع. ما حصل في القرن السابع عشر الأوروبي، على يد رجال أمثال غليلىو وديكارت، يعدُّ ثورة لأن هذه لم تظل محصورة في مجموعة ضئيلة من الباحثين معزولين عن باقي المجتمع، ولأن المنهاج المتبع في دراسة ظواهر الطبيعة لم يلبث أن عُمم على ظواهر أخرى تهتم الإنسان.

هذا المنهاج العلمي، بانتشاره في المجتمع، غير بالتدريج مضمون المفاهيم المتداولة، منها مفهوم الدليل القاطع أو الحجة الفاصلة. فكان لابد أن يؤثر، آجلاً أم عاجلاً، في المجال القضائي كما أثر في مجالات أخرى.

في مجال الطبيعيات لم تعد التجربة تعني المشاهدة. لم تعد الشهادة، أي قول البشر، تعتبر حجة، بعد حين، وبفعل التبعود، أصبحنا لا نقبل الشهادة حجة كافية في المجال البشري. لو لم يحصل التطور الأول لما حصل الثاني. لو لم نشك في الشهادة على الطبيعة مما شكنا في شهادة البشر على البشر.

بماذا نبدل الشهادة البشرية؟ بالشواهد المادية (الطبيعية) لأنها أتم، أكمل. أجلب للإقناع العام دون تمييز أو تخصيص.

يقر المتهم أو لا يقرّ، يكون في حبس أو في حالة سراح، يجيب أو لا يجيب على الأسئلة المطروحة عليه، فهذا المتهم، في كل الاحوال، لا يُدان إلا بشواهد مادية على الجريمة المنسوبة إليه، لأنها شواهد، نظرياً، يقينية.

## 4

أية علاقة بين كلامنا هذا وعمل المؤرخ؟

أو لا نتكلم باستمرار عن محكمة التاريخ؟

أو ليس المؤرخ في مقام القاضي بالنسبة لحوادث الماضي؟

أو لا يبحث هو الآخر عن طرق مجدية لإثبات صحّة الوقائع؟

لا غرابة إذن إذا لاحظنا أن التطور الحاصل في مجال القضاء يواكبه تطور مماثل في حقل الكتابة التاريخية، سيما وأننا نجد في مجتمعات كثيرة أن نفس المرء يكون قاضياً ومؤرخاً.

مفهوم الشهادة واحد عند الاثنين وطرق تمحيصها واحدة.

يعتمد الإثنان على مفهومين مع اختلاف في تسميتهما.

خذ مثلاً القاعدة: الإجماع حجة، التي تعني أن شهادات الأفراد إذا تطابقت دون تواطؤ، أي اتفاق مسبق، فكل شهادة تقوي الأخرى إلى حد أن السامع يقتنع بصحة الشهادة وحقيقة الواقعة.

خذ مفهوم العرف (أو المعروف): ترفض شهادة مبدئياً إذا ناقضت ما هو معهود في مجتمع ما.

خذ مفهوم التواتر: إجماع الأجيال على نفس الحكم في نفس القضية. عندما أقول إن القاضي والمؤرخ يتوليان هذه القواعد، أعني بالمؤرخ الرجل الذي يروي أحداث الماضي ويود أن يتحقق من صحة حدوثها. لا أميز هنا بين المدارس في التأليف التاريخي كما فعلت في مناسبات عديدة، سيما في كتاب مفهوم التاريخ عندما قارنت بين منهجية ابن خلدون وطريقة أحمد الناصري.

القاضي بالمعنى العام الذي يفصل في نزاعات آنية والمؤرخ بالمعنى العام الذي يروي حوادث ماضية، مثلث أيضاً نزاعات آنية في وقتها، خاضعان لنفس الذهنية في مجتمع معين وفي زمن معين.

يترتب عن هذه الذهنية المشتركة نتيجتان:

الأولى أن أفق الرجلين بشري بالتعريف. القاضي لا يفصل إلا في نزاعات بين البشر وهذا بديهي. والمؤرخ، إذ يعتمد أساساً على الشهادة البشرية، أي على النطق الدال على إرادة ووعي، لا يروي هو الآخر إلا أخبار البشر. أعطى للتاريخ بداية وميز التاريخ عما قبله. ما قبل التاريخ طبيعة والطبيعة لا تاريخ لها.

النتيجة الثانية، وهي متولدة عن السابقة، تجزئة التاريخ وتخصيص القضاء. لكل جماعة بشرية قضائتها كما لها مؤرخوها (أخبار يوم).

وكلما توالى الأحقاب زاد هذا التخصيص تعدداً. للأشراف والنبلاء ورجال الدين قضاة خصوصيون. كلما استقلت جماعة عن غيرها أحدثت لها محاكم خاصة بها. كذلك لكل أمة مؤرخوها، بل لكل دولة وحتى لكل أسرة، كما نرى ذلك واضحاً، فيما يخص المغرب، في مؤلف ليفي-بروفنسال، مؤرخو الشرفاء.

يؤرخ لمة إلا أحد أبنائها كما لا يقضي بين الشرفاء إلا شريف.

لماذا هذا التخصيص؟ السبب الظاهر هو توخي الحق، الإنصاف. والسبب الحقيقي ناتج حتماً عن مفهوم الشهادة. الشاهد، عند القاضي وعند المؤرخ، غير مؤتمن، غير مصدق إذا شهد على من ليس من جنسه أو طبقته. العبد المملوك لا يشهد على الحر، الكافر لا يشهد على المؤمن، الفاسق لا يشهد على التقى صحيح العقيدة.

في هذا الإطار لا يمكن تصور قانون طبيعي عام لكل البشر يقضي بموجته القاضي في أي نزاع بصرف النظر عن هيئة المتنازعين. ولا يمكن تصور تاريخ عام [لا تجميع تواريخ] يكتبه المؤرخ من أي جنسية كان راوياً محصاً أخبار كل الأجناس. [لاحظ أن الاعتراض على هذين المفهومين لا يزال قائماً إلى يومنا هذا].

هذان المفهومان، الحق الطبيعي Droit naturel والتاريخ العام Histoire universelle لم يؤسس لهما نظرياً إلا أثناء القرن الثامن عشر الأوروبي، على إثر الثورة العلمية التي أشرنا إليها سابقاً.

## 5

استخلص المنظرون من منهاج علماء الطبيعة نظرية فكرية أطلقوا عليها اسم الوضعانية (Positivisme). وشيئاً فشيئاً غزت الذهنية الجديدة عقول الطبقات المفكرة في المجتمعات التي تقدمت فيها العلوم الطبيعية. أصبح من البديهي تفضيل الحجة الطبيعية، أو المادية، على غيرها؛ فإذا سأل المرء: ما الحجة؟ فإنه يعني بدهاة الدليل المادي. أصبح العقلاء من كل الأجناس يقولون: شهادة الأشياء أشد دلالة من شهادة الرجال.

لهذا نصح أغوست كونت، الفيلسوف الوضعاني، بجعل علم الفلك (Astronomie) أول علم يلحق للتلميذ حتى يتدرب على فصل الموضوعي عن الذاتي؛ ما يشاهده المرء بأم عينه لا يعتد به في تفسير حركات الكواكب.

بسبب تغلغل هذه الذهنية في المجتمع أقدم المفكرون تلقائياً على تطبيقها في كل المجالات، الطبيعية والبشرية.

العقل في مفهوم القرن الثامن عشر الأوروبي هو بالضبط تطبيق هذه المنهجية الطبيعية [الموضوعية] لدراسة كل الظواهر الاجتماعية، من مسائل المعاش، وهكذا تأسس علم الاقتصاد، ثم السياسة، فتأسست العلوم السياسية، إلى اللغة، فنشأت اللغويات الحديثة، الخ.

هذا هو المنطق الكامن وراء المبادرة الجريئة التي قام بها الفرنسيان دالمبير (d'Alembert) وديدرو (Diderot) عندما خططا لإصدار موسوعة جديدة أطلقوا عليها اسم انسيكلوبيديا العلوم والصنائع.

من المفيد جداً النظر في المدخل العام الذي حرره دالمبير، والذي ينشر اليوم منفصلاً، ومقارنته مع ما كان يعرف سابقاً بتصنيف العلوم [إحصاء العلوم للفارابي، مفاتيح العلوم للخوارزمي]. فيبدو جلياً كيف تأثرت كل العلوم التقليدية بالمنهجية الموضوعية الجديدة.

حصل على وجه العموم تجاوز للحاجز الذاتي، أو قل البشري، في المجالين المذكورين آنفاً. القضائي والتاريخي. فكثر الكلام عن التاريخ الطبيعي لهذه المادة المدروسة أو تلك، الإنسان، القانون، المجتمع، اللغة، العقيدة، الخ.

العقد الاجتماعي لروسو هو التاريخ الطبيعي للنظام السياسي.

روح القوانين لمونتسكيو هو التاريخ الطبيعي للسلطة.

لم يعد إذن التاريخ محصوراً على البشر وذلك نتيجة استعاضة الشهادة البشرية بالشاهد المادي، إذ هذا يشهد للجماة كما يشهد للحي، للحيوان الألبكم كما يشهد للإنسان الناطق.

كما لم يعد التاريخ مجموع تواريخ، كل واحد خاص بجماعة معينة. الحجة المادية تشهد للجميع على السواء، فأصبح من الممكن أن يؤرخ الكل للكل. عندها قيل عن حق، المؤرخ لا ينتمي لزمان أو مكان.

التحول من التركيز على الشهادة البشرية وتفضيل الشاهد المادي، أو قل من الشهادة الذاتية إلى الموضوعية، وسع من صلاحيات القاضي والمؤرخ.

كان مونتسكيو قاضياً ومؤرخاً. فإن عليه، حسب المنطق القديم، لكي يتحلى بالموضوعية، بمعناها، القديم، أي العدل والإنصاف، أن لا ينظر إلا في أقوال الفرنسيين الكاثوليك وهو يكتب عن ماضي فرنسا المسيحية. أما إذا كتب عن الرومان والجرمان وغيرهم، فلا يعدو أن يروي ما يقوله شهود ومؤرخو تلك الشعوب دون إقحام ذاته في روايتها. لماذا إذن تخلى عن هذا المنهاج وأعتقد أن من حقه أن يؤرخ لهؤلاء جميعاً وأن يحكم لهم أو عليهم أجمعين؟

لو لم يسبق مونتسكيو ديكرت ونيوتن (الثورة العلمية) كما أقدم مونتسكيو على ما أقدم عليه.

## 6

قلنا إن من وسائل تصحيح الشهادة التواتر، أي إجماع الأجيال المتعاقبة على نفس الحكم. فلا مسوغ إذن، عند القاضي، المؤرخ معاً، لفتح ملف صدر في شأنه حكم.

لماذا يحصل العكس اليوم؟ السبب واضح، هو أن العلوم الطبيعية تتقدم فنكشف باستمرار عن وسائل إثبات جديدة وهذه تهتم الشواهد المادية أكثر من الشهادات البشرية.

استئناف الأحكام لا يفسر إلا باعتماد القاضي والمؤرخ على الحجة القطعية، مادية في الغالب، التي ظلت حقيقة عدة قرون ثم اكتشفت بطرق مستحدثة.



أما إذا لم نقدم مبدئياً الحجة المادية على الشهادة البشرية فلا نتصور أن تكون نتيجة النظر مجدداً في مسألة مخالفة لما تم إستنتاجه سابقاً إذ تبقى دائماً في نطاق الظن.

إلى هذه النقطة يبدو وكأننا على طريق سالك صاعد. التحول من الشهادة البشرية إلى الشاهد المادي يُحرر القاضي والمُورخ من قصص الذاتية.

القاضي، في الوضع الجديد، أيا كانت شخصيته، يحكم على الجميع اعتماداً على أدلة وحج يتفهمها الجميع. والمُورخ يؤرخ لكل الاحقاب ولكل الفئات لكل الأمم، أيا كانت هويته، اعتماداً على شواهد مقنعة للجميع.

لكن هذا الأمر لا يتحقق إلا إذا اقتنع الجميع بصحة المنطق الجديد، المنطق الوضعاني. أما في حالة العكس، إذا لم يتأثر مجتمع ما بنتائج الثورة العلمية أو لم يقل بجدواها، فيظل على حاله أو يعرف ردة تجعله يفقد إيمانه بمنافع التغيير الذي تم.

أوضح مثال على هذه الردة نجده عند الروائي الروسي فيودور دوستوفسكي. عاشر طويلاً دوستوفسكي الأوساط المتأثرة بالفكر الإصلاحي الغربي. ثم بعد أن سجن ونفي إلى سيبيريا انسلخ عن هذه العقيدة واعتبرها دخيلة على التراث الروسي السلافي الأورثوذكسي. فعاد ليدعو إلى التشبث بالقيم التقليدية المتمثلة في الكنيسة والنظام القيصري.

دفاعاً عن نظريته هذه كتب روايته الشهيرة الجريمة والعقاب. كانت آنذاك الطبقة المتنورة الروسية مجمعة على المطالبة بإصلاح القضاء بكل أطواره ومؤسساته باعتماد كافة الإصلاحات الفردية على ضوء ما دعا إليه بكاربه وأمثاله.

راسكولنيكوف، بطل الرواية، طالب متشبع بالأفكار الليبرالية الغربية. يعتبر أن ثقافته تحرره من القيود الأخلاقية التي يخضع لها العوام الجهال. فيرى أن من حقه الاستيلاء على مال امرأة عجوز جمعت ثروة هائلة باستغلال حاجة الفقراء وتعاطيها لأبشع أشكال الربا. قال: هذا مال الشعب استولت عليه هذه المرأة بوسائل غير شريفة، ألا يحق لي أن أسلبه منها أنا الطالب الموهوب، المثقف الطموح، لخدم به المجتمع؟ ماذا يخسر المجتمع إذا لقي حتفه هذا العنصر الضار؟ وكم يربح إن تمكنت أنا، بأية وسيلة كانت، من هذه الثروة المكتسبة بغير حق؟

ويقدم راسكولنيكوف على قتل العجوز. كيف نحكم على فعله: يعاقب أو لا يعاقب؟ يعاقب لأنه قتل نفساً (في الواقع نفسين) بدون حق أم لا يعاقب لأنه أنفع للمجتمع من الضحية، وأكثر من ذلك، لأنه لم يترك أي مؤشر مادي يقود إلى إدانته؟ وهذا هو محور المسألة.

حسب المسطرة التي يدعو إلى تطبيقها المصلحون المتغربون (Occidentalistes) لا يمكن الاقتصاص من راسكولنيكوف، بل لا يمكن إلصاق أية تهمه به إذ لم يخلق فعله

أي أثر مادي. هل هذه النتيجة الحتمية مقبولة أخلاقياً وإن وافقت العقل والمصلحة والقانون؟ هذا هو السؤال الذي طرحه الروائي الروسي ولا يزال يُطرح إلى يومنا هذا.

التطور الذي تم في أوروبا الغربية منذ قرنين والمطلوب تعميمه على سائر المعمورة لا يخدم الحق والعدل في نظر دوستوفسكي. العدل يقضي الانتقام من المجرم حتى ولو لم يخلف مؤثراً مادياً على جريمته. كيف؟ بالعودة إلى الموقف القديم أي البحث عن الدليل النفساني، شهادة المجرم على نفسه. وبالفعل يوجد بين ضباط الشرطة من يعتقد منذ البداية أن راسكولنيكوف هو المسؤول، فصار يلاحقه، يضايقه، يتحده إلى أن جعل من حياته جحيماً. وأخيراً، لكي يضع حداً لهذا الجحيم، يقدم، راسكولنيكوف نفسه لمركز الشرطة ويعترف بالجريمة.

لم تكن هذه الرواية سبب الردّة التي أشرنا إليها آنفاً، هذا واضح، بقدر ما كانت إحدى تجلياتها. أحيث النقاش حول مزايا الشهادة البشرية أو الشهادة المادية كأقوى وسيلة لإثبات الجريمة، وهذا النقاش المتواصل أدّى إلى إبراز اعتراض قوي ضد الحجة المادية وهي أنها في كل الأحوال قابلة للتأويل. وعن طريق التأويل نعود إلى قصص الذاتية.

الخلل في الشهادة البشرية هو صعوبة القطع بصدق الشاهد وألوف الصفحات التي حُرّرت في هذا الباب [ آداب الجرح والتعليل ] لم تستطع رفع اللبس والشك. لكن الدليل المادي لا يخلو بدوره من خلل وهو أنه قابل دائماً للتأويل عندما يُنسب إلى العامل البشري، كما نرى ذلك يومياً في المحاكم إذ لا يكاد يتفق أبداً خبيران حول نتائج التحاليل المخبرية. فيظل القاضي والمحلفون في حيرة من أمرهم وبلوذون في النهاية إلى الشهادة البشرية رغم ضعفها. [ انظر ما حصل في محاكمة البستاني المغربي، عمر الرّداد، الشهيرة ].

ونفس التطور المعاكس، أو الانتكاس، نلاحظه في مجال الكتابة التاريخية. بعد عقود من تفضيل التاريخ الاقتصادي على غيره [ أي ربط التاريخ بمنهجية قبتاريخية اعتماداً على الجغرافيا الجيولوجيا، الخ ] إذ كان الجميع يبحثون على تفسير كل ظاهرة اجتماعية، فكرية. أخلاقية، فنية، الخ، بالقاعدة المادية، عُندنا منذ أواسط القرن الماضي، لا نقنع إلا بشهادة الإنسان على نفسه. تطلّع فرنان برودل على تفسير سياسة ملوك العثمانيين والأسبان جغرافية واقتصاديات البحر المتوسط. واليوم يتشوق الكثيرون على سير نفسانية فيليب الثاني وسليمان القانوني، أي شهادة كل واحد منهما على أهدافه وإنجازاته، انتصاراته وإخفاقاته.

هنا أسوق تطوّراً مدهشاً يدل على نفس التراجع.

معلوم أن لنين، الزعيم البولشفي كان يحتقر دوستوفسكي وينعث أعماله بالنفاية (Trash). معلوم كذلك أن الماركسية وليدة فلسفة الأنوار، وأن الثورة

السوفيتية اتخذت الماركسية فلسفة رسمية لها. فكان من المنتظر أن يخضع النظام القضائي كما تخضع الكتابة التاريخية لموضوعية صارمة.

ومع ذلك نرى العكس تماما تحت حكم ستالين.

تخلص هذا الأخير من كل خصومه، أكانوا على يمينه أو على يساره، قبيل الحرب العالمية الثانية، بما يعرف بمحاكمات موسكو. أُدين ثم أُعدم المتهمون بموجب اعترافات انتزعت منهم بكل أنواع التعذيب. لكن اللافت للنظر هو أن أغلبهم ائتمن بأن الاعتراف بجريمة لم تحدث فعلا، وإن كانت محتملة، قد يساعد الثورة على الفوز، بمعنى أن الولاء لملهم الأعلى كان يقتضي اتهام النفس بالخيانة ولو عن غير قصد.

التناقض صارخ مع المبدأ الذي ألح عليه بكاريه وأتباعه. عوض أن نقول: الإقرار بفعل واقع لا يعدّ حجة ما لم تعضده شاهدة مادية، نقول: الإقرار حجة دامغة حتى لو تعلق الأمر بحادث لم يتجاوز نطاق الفكر.

من هنا العبارة الشهيرة: فلان برئ ذاتيا (subjectivement) مجرم موضوعيا (objectivement).

وهذا الحكم القضائي ترجم في حال الأموات أو المتغييبين إلى حكم تاريخي، بالتشطيب على أسمائهم من سجل التاريخ. هذا ما حصل للقائد الثوري ليون تروتسكي. [ انظر في هذا الباب قصة أورول 1984 ].

حصل كل هذا في مجتمع اعتمد المادية التاريخية أدلوجة رسمية تلقن في المدارس. ما يعني أن التحول الذي تكلمنا عنه في البداية، وبدا لنا أنه سيتوغل في المجتمع ويكتسح العمورة، لا يتم فعلا، لا يعطي أكله، إلا إذا واكبته باستمرار القناعة بصحته وبجدواه. بمجرد أن تضعف، لسبب ما، تلك القناعة، تعود بقوة ذهنية الماضي التي لا تقنع إلا بشهادة البشر على الأحياء والأموات.

مثال آخر عن هذا التراجع يهم مسألة عقوبة الإعدام. قلنا إن بكاريه كان أول وأفصح من دعا إلى إلغائها.

خصص لهذا الموضوع الفصل 16 مركزاً على نقطتين: الأولى أن الإعدام يناقض مفهوم العقد الاجتماعي. لا يمكن أن يُتصور أن المرء يتنازل طواعية عن حقه في الحياة ويضعه بين يدي المجتمع في حين أن المجتمع لم يؤسس إلا لحماية حياة كل فرد. وإلا كيف يفهم منع الانتحار؟ النقطة الثانية أن عقوبة الإعدام غير رادعة وهذا أمر ملاحظ عبر القرون. تعرض المفكرون بالنقد لهذين الدليلين، منهم كانط وروسو. لكن الدليل الأقوى ضد العقوبة لا يوجد في الفصل المذكور، والامر غريب، بل يستخلص من مجموع الكتاب. القاعدة الأولى، الأساسية فيه هي التكافؤ بين الجريمة والعقوبة. وهذه القاعدة معطلة في عقوبة الإعدام. الإعدام لا رجعة فيه ودلائل الجريمة قابلة للطعن والمراجعة. أقصى ما يمكن القول به هو إن العقوبة تظل

قائمة (نرجح إذن انتقادات كانط وروسو) ولكن التنفيذ يظل معلقاً إلى حين وجود دليل قطعي، وهذا أمر مستبعد نظرياً.

العقل يقضي إذن بعدم ارتكاب ما لا يمكن التكفير عنه (لا يميت إلا من يستطيع ان يحيي) كان بكاريه يعتقد أن تنوير المجتمع المتزايد يؤدي حتماً إلى التقيد بهذه القاعدة الاحترازية البديهية. ما نلاحظه اليوم هو العكس.

السبب هو أن الدلائل المادية تبدو اليوم، وأشدّد على كلمة اليوم، أقل إقناعاً من الشهادة ومن الإقرار. القناعة أن الإقرار وحده مقنع. يدفع بالضرورة إلى الجري وراء الاعتراف بالجريمة، لتبرير عقوبة الإعدام مادام المجتمع لا يرضى بديلاً عنها للاقتصاص من مرتكبي جرائم تبدو فظيعة الاطفال أو تعذيب العجزة حتى الموت.

## 7

اخترت موضوعاً لهذا الحديث قضية وسيلة الإثبات عند القاضي وعند المؤرخ. بدا لنا أن هناك تقدماً واضحاً بإبدال الشهادة البشرية بالشاهد المادي.

بدا أن هناك تفاضلاً بين منهج ومنهج، بين فترة وفترة. والتفاضل يعني أن المرحلة اللاحقة أفضل من السابقة. هناك إذن تجاوز. والتجاوز يستتبع التدارك؟

هذا هو المنطق وراء كل حركة إصلاحية.

إن كانت لي فلسفة، أو عقيدة، فهي هذه.

لا شك في هذا القول على مستوى الواقع. اعتماد الحجة المادية يخدم العدل: إذا وُجدت أدین المتهم بإجماع، إذا غابت بُرّئ بإجماع. في غير خيال دوستوفسكي يفلت راسكولنيكوف من العقاب، تنجح مشاريعه إن كان بالفعل مؤهلاً لتخطيطها وتحقيقها ويصبح من الحسنيين للإنسانية.

كما أن الدليل المادي يمكن المؤرخ من تفسير الحدث التاريخي تفسيراً يرضي العقل. لا عاملاً يقرب من فهم تراجع المسلمين المستمر في الأندلس أكثر من الديموغرافيا. لا عاملاً يفسر تراخي المغاربة عن استرجاع سبتة ومليلية أكثر من تقدم صناعة التحصين عند الإيبيريين وضعف أسلحة الهجوم عند المجاهدين المسلمين.

لكن شتّان بين التفسير والتبرير، قد نفهم السبب عقلاً ولا نستحضره وجدانياً، ولا نرضاه، لا نقربه، فننتشبت بالشهادات الدائرة بالتأويل. نقول إن الحجة المادية حمالة أوجه إذا طبقت في شؤون البشر.

نقول، متعتّين، على غرار ما قاله دوستوفسكي، لا تفاضل، لا تجاوز، لا تدارك. بل هناك تزامن وتماثل وتكامل، وبالتالي جاز الجمود على الوجود إذا ما ضمن أمن النفوس وتماسك المجتمع.

لا عيب أن يتوخى القاضي إقرار المجرم، فيعاقب أو يعفو، ولا عيب أن  
يتتبع المؤرخ الرواية، فيصح أو يضعف.  
الكل خير.

فليُنظر كل واحد منكم لنفسه ويقضي في الأمر إما بالتفاضل وإما  
بالتماثل.